مركز الدراسات الآسيوية
CENTER FOR ASIAN STUDIES

طريق الحرير الجديد

تحرير

د. محمد السيد سليم

د. جابر سعيد عوض

د. نورهان الشيخ

مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	هـ
الفصل الأول: طريق الحرير القديم د. جلال الحفناوى	١
الفصل الثانى: مشروعات طريق الحرير الجديد أ.د. جابر سعيد عوض	٣٣
الفصل الثالث: السياسة الصينية تجاه طريق الحرير الجديد أ. مدحت أيوب	٦١
الفصل الرابع: السياسة الإيرانية تجاه طريق الحرير الجديد د. مدحت أحمد حماد إبراهيم	٨٥
الفصل الخامس: آسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد: الفرص والإشكاليات د.إبراهيم عرفات	١٠٧
الفصل السادس: الموقف الروسى من طريق الحرير الجديد د. نورهان الشيخ	١٢٦
الفصل السابع: أوربا وطريق الحرير الجديد أ. السيد صدقى عابدين	١٤٧
الفصل الثامن: جورجيا وطريق الحرير الجديد أ. آرشيل جيجشيدز	١٦١
الفصل التاسع: تأثير طريق الحرير على النقل البحرى مع التركيز على تـأثيره على قناة السويس أ. محمود رزق	١٧٣
الفصل العاشر: مصر وطريق الحرير الجديد أ.د. محمد السيد سليم	١٩٥
قائمة المشاركين	٢٠٨

الفصل السادس

السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد

د. نورهان الشيخ

السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد

د. نورهان الشيخ

مقدمـــة

منذ مطلع التسعينيات، ومع انتهاء عصر الاســـتقطاب وزيـــادة حجـــم التفاعلات التجارية والاقتصادية والثقافية بين الدول والشعوب، والتوجه الدولـــى نحو تحرير التجارة فى ظل اتفاقية الجات، وزيادة الترابطات بيـــن اقتصـــادات العالم، ، والاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية فى أوربا وآسيا والأمريكتين، برز اهتمام متزايد بمشروع إحياء طريق الحرير القديم للربط بين الصيـــن وأوربـــا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا. وعلى عكس طريق الحرير القديم الـــذى كـــان طريقاً تجارياً بالأساس اكتسب مشروع طريق الحرير الجديد أبعـــاداً سياســـية عديدة بتعدد الدول التى من المفترض أن يمر بها وتشابك مصالحها وتعارضـــها فى بعض الأحيان.

وتعتبر روسيا من الدول المعنية بمشروع إحياء طريق الحرير بشـــكل مباشر، ولذا ثار التساؤل حول: موقف روسيا تجاه هذا المشروع، ومدى قدرتها على التأثير فى مسار هذا المشروع سلباً أو إيجاباً.

وسنحاول فى هذا الفصل الإجابة على هذه التساؤلات وذلك بتناول موقف روسيا من مشروع إحياء طريق الحرير. والدوافع الكامنة وراء اتخاذهـــا مثـــل هـــذا الموقف. وكذلك، القيود التى تحد من قدرتها على المشاركة بفاعلية فـــى هـــذا المشروع على النحو الذى يحمى مصالحها الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية فى منطقة آسيا الوسطى.

(١)

سياسة موقف روسيا تجاه مشروع إحياء طريق الحرير ودوافعها

لم تبد روسيا رغبة فى العمل على دفع المشروع وإدخاله حيز التنفيذ، إلا أنه إذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ فإن روسيا ترى أنه من مصلحتها أن تكون فاعلاً أساسياً فيه. فروسيا تعارض أى محاولة لاستبعادها أو تهميش دورها فى عملية إحياء طريق الحرير، وهى أكثر ميلاً لقبول المبادرة الصينية، فى حين تعارض التدخل الأمريكى فى المشروع وترفض المحاولات الأمريكية لتسييس الطريق وترغب فى الحفاظ على الطابع التجارى الخالص له. ويمكن تفهم ذلك فى ضوء عدة اعتبارات:

أولاً: التفاهم الاستراتيجى المتزايد بين روسيا والصين

فمن ناحية، تمت التسوية النهائية لعدد من المشكلات بين البلدين أبرزها مشكلة الحدود التى تم تسويتها بشكل نهائى فى سبتمبر ١٩٩٤ بتوقيع اتفاقية لتعيين الحدود الغربية بين البلدين، أصبحت معها الحدود الروسية الصينية معينة بالكامل تقريباً بعد أن سبق وتم توقيع اتفاقية لتعيين الحدود الشرقية فى مايو ١٩٩١ قبيل انهيار الاتحاد السوفيتى وصدق عليها البرلمان الروسى فى فبراير ١٩٩٢.

يضاف إلى هذا التفاهم الاستراتيجى بين البلدين حول القضايا الأمنية والعسكرية والذى توج بالتوقيع على معاهدة أمنية بين روسيا والصين وكل من كازاخستان وطاجكستان وقيرجيزستان وذلك خلال زيارة الرئيس يلتسين لبكين فى أبريل ١٩٩٦، والتى تضمنت التعهد بعدم الاعتداء وخفض القوات وتحديد عدد ونوعية المناورات العسكرية المسموح بها فى المنطقة الواقعة على جانبى

الحدود الروسية الصينية (٢٠٠) كم). كذلك، اتفق الطرفان على الامتناع عن الانضمام إلى أى تحالفات عسكرية أو سياسية موجهة ضد الطرف الآخر أو توقيع معاهدات أو اتفاقات مع طرف ثالث تمس سيادة الطرف الآخر أو مصالحه الأمنية. والتأكيد على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة الإقليمية له.[١] هذا إلى جانب التزام الطرفين بالمشاركة الاستراتيجية والتنسيق المتبادل بينهما حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمى، فى إشارة إلى الولايات المتحدة. كما عارض البلدان توسيع حلف الأطلنطى، وعبرا عن قلقهما تجاه احتمالات تنامى القوة العسكرية لليابان، وتصاعد الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى واتفقا على العمل من أجل تحجيم هذه الحركات وتحقيق الاستقرار فى المنطقة. كذلك، تؤيد الصين دور روسيا فى منطقة الكومنولث وكونها منطقة للنفوذ الروسى، كما تؤيد انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادى للمحيط الهادى وآسيا APEC.[٢]

على صعيد آخر، هناك تطور ملحوظ فى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. فقد زادت التجارة البينية بين روسيا والصين بشكل واضح وأصبحت الصين الشريك التجارى الثالث لروسيا (١٣,٤ بليون دولار) خلال الفترة من (١٩٩٣ - ١٩٩٥) وذلك بعد ألمانيا والولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها. كما أصبحت الصين أكبر سوق للسلاح الروسى حيث جاءت على رأس الدول المستقبلة للأسلحة الروسية خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤ حيث استأثرت بـ ٢٦% من إجمالى قيمة مبيعات السلاح الروسى خلال تلك الفترة، وذلك فى ظل اعتماد ترسانتها العسكرية على المعدات السوفيتية وعدم إقبال الدول الغربية على بيع أسلحة للصين خاصة بعد أحداث الميدان السماوى عام ١٩٨٩ واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان.[٣]

هذا التطور الواضح فى العلاقات الروسية الصينية والتفاهم الاستراتيجى حول العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ورغبة روسيا فى دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين نحو مزيد من التطور جعل روسيا أكثر تقبلاً للمبادرة الصينية بشأن إحياء طريق الحرير، كطريق تجارى، يمكن أن يسهم فى تطوير العلاقات التجارية مع الصين وباقى دول المنطقة.

ثانياً: يتعلق بالموقف الروسى الرافض للتدخل الأمريكى فى المشروع، فمنذ أواخر عام ١٩٩٢ اتجهت روسيا نحو مزيد من الاستقلالية فى سياستها الخارجية. فرغم استمرار التوجه الغربى كتوجه حاكم للسياسة الخارجية فإن أسس هذا التوجه وأهدافه صارت أكثر تبلوراً ووضوحاً. فقد استمر التأكيد الروسى على أهمية المشاركة مع الولايات المتحدة إلا أن المطالب الروسية تصاعدت لأن تكون هذه المشاركة على قدم المساواة. وأصبحت القيادة الروسية أكثر حرصاً على التأكيد على المصالح الروسية وأكثر ميلاً لاتخاذ المواقف التى ترى فيها حماية لهذه المصالح حتى وإن مثل ذلك تناقضاً مباشراً واختلافاً صريحاً مع الموقف الأمريكى.

فقد شهدت السياسة الروسية تحولاً من الانصياع الكامل للإرادة الأمريكية إلى درجة ما من الاستقلالية عن الموقف الأمريكى إذا رأت فى ذلك تحقيقاً لمصالحها القومية. وقد ظهر ذلك فى العديد من المواقف الروسية تجاه عدد من القضايا الدولية والإقليمية والتى تضمنت تناقضاً واضحاً مع الموقف الأمريكى، ومنها الإصرار الروسى على إتمام صفقة الأسلحة الروسية لإيران والتى تقدر بحوالى بليون دولار وتتضمن مساعدة إيران فى بناء محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وبدأ التفاوض بشأنها فى عام ١٩٨٩ فى ظل الاتحاد السوفيتى، وذلك رغم المعارضة الأمريكية والضغوط الشديدة التى تعرضت لها

من جانب الولايات المتحدة لإثنائها عن هذه الصفقة. وتم بالفعل توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين فى يناير ١٩٩٥، وبدأ العمل فى مفاعل بوشهر النووى فى أوائل عام ١٩٩٦.(٤)

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى منها رفض روسيا التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التى تتعامل مع ليبيا وإيران. والموقف تجاه الضربات الأمريكية والبريطانية على العراق والتى وصلت إلى حد استدعاء موسكو لسفيريها فى واشنطن ولندن لإجراء مشاورات عاجلة فى أعقاب الضربات الأمريكية والبريطانية على العراق فى ديسمبر ١٩٩٨، ووصفها ، من جانب الرئيس الروسى يلتسين، بأنها "عمل غير مشروع ويفتقر إلى الحكمة".(٥)

على صعيد أخر، فإنه رغم المعارضة الأمريكية والغربية الشديدة للحملة العسكرية التى تشنها روسيا على جمهورية شيشينيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى، لقمع الانفصاليين بها والتى بدأت فى سبتمبر ١٩٩٩، والانتقادات الحادة التى وجهت لروسيا والتلويح بوقف المساعدات والقروض إذا لم يتم تسوية المسألة الشيشانية بالطرق السلمية، فقد أصرت روسيا على اعتبارها شأناً روسياً خالصاً، وقام الرئيس السابق بوريس يلتسين فى ديسمبر ١٩٩٩ بالتلويح للولايات المتحدة بخطورة التدخل فى هذه المسألة وقال: "يبدو أن كلينتون قد نسى أن روسيا قوة عظمى تمتلك السلاح النووى". وأضاف فى لهجة قوية "لسنا خائفين إطلاقاً من مواقف كلينتون المناوئة لروسيا".

كل هذا يعكس اختلافاً بين المواقف الروسية والأمريكية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وأن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين التى نص عليه إعلان كامب ديفيد بين البلدين فى فبراير ١٩٩٢، وميثاق المشاركة والصداقة فى يونيو ١٩٩٢ لم يعد لها وجود من الناحية الفعلية. فقد ازدادت الهوة بين الدولتين خاصة فى ظل محدودية المساعدات الأمريكية لروسيا والتى

لم تتجاوز ٩٠ مليون دولار. وفى هذا الإطار يمكن تفهم المعارضة الروسية للتدخل الأمريكى فى مشروع طريق الحرير.

ثالثاً: المخاوف الروسية من تغلغل النفوذ الأمريكى فى آسيا الوسطى.

فمن المعروف أن منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أمنية واقتصادية، لعل أهمها:

(أ) أن منطقة آسيا الوسطى تمثل المجال الحيوى لروسيا ومنطقة نفوذها الأساسية. وتعتبر روسيا أن تدعيم الأمن الجماعى مع هذه الدول فى إطار رابطة كومنولث الدول المستقلة هو الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكرى الروسى. ومن ثم كان التدخل العسكرى الروسى لحفظ الاستقرار فى عدد من دول الكومنولث ومنها مولدوفا وأذربيجان وجورجيا وطاجيكستان. وذلك انطلاقاً من أن لروسيا مسئولية خاصة فى حفظ السلام والاستقرار فى منطقة الاتحاد السوفييتى السابق، وأنه إذا لم تقم روسيا بهذا الدور فإن الفراغ الناجم عن ذلك يمكن أن تملأه دولة أخرى ليست بالضرورة صديقة لروسيا بل إنها قد تكون منافسة لها أو مصدراً لتهديدها. كذلك، كانت دعوة المجتمع الدولى لتخويل روسيا سلطات خاصة فى هذا الشأن، وضرورة مساندة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى لجهود روسيا فى حفظ السلام فى هذه المنطقة، بل والدعوة إلى إنشاء صندوق دولى لمساعدة روسيا فى تحمل الأعباء المادية اللازمة لذلك والتى تمثل عبئاعلى اقتصادها الذى يعانى أزمة حادة[٦]. وقد نشطت الدبلوماسية الروسية فى الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ومجلس تعاون شمال الأطلنطى لإضفاء الشرعية على عمليات حفظ السلام التى تقوم بها روسيا فى منطقة الكومنولث والحصول على مساعدات مالية لتمويل هذه العمليات العسكرية.

وفى هذا الإطار أكدت روسيا أن دورها الخاص فى الحفاظ على الاستقرار فى منطقة الكومنولث ليس دور الشرطى ولكن حافظ السلام، كما أنه

لا يعنى تدخل روسيا فى الشئون الداخلية لجيرانها[٧]. وأن تدخل روسيا فى هذه الدول تم بناء على طلب هذه الدول ووفقاً للمواثيق الدولية ومع الاحترام الكامل للحقوق السياسية لهذه الدول. فرغم وجود اتفاقية للأمن الجماعى تم توقيعها فى قمة طشقند فى ١٥ مايو ١٩٩٢ بين روسيا وكل من أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وأرمينيا وقرغيزستان فإن التدخل العسكرى الروسى فى هذه الدول تم بمقتضى اتفاقات أمنية ثنائية موقعة بين روسيا وعدد من هذه الدول. ومثال ذلك وجود القوات الروسية على حدود أرمينيا مع تركيا وعلى الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. أو بناء على طلب تلك الدول ومن ذلك طلب الرئيس الجورجى شيفرنادزه التدخل العسكرى من جانب روسيا فى نوفمبر ١٩٩٣ وموافقتها على منح روسيا خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين الموالية للرئيس السابق[٨].

(ب) إن هناك ٢٥ مليون روسى منتشرين فى دول آسيا الوسطى وباقى دول الكومنولث ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان الذين يمثلون (٣٧,٨%) من عدد سكانها، وقرغيزستان (٢١%)، وتركمانستان (٩%)، وأوزبكستان (٨%)، وطاجكستان (٨%)، وأذربيجان (٦%).[٩] وكثيراً ما يجد هؤلاء الروس أنفسهم متورطين فى الصراعات وعدم الاستقرار السائد فى هذه الدول كما هو الحال فى طاجيكستان. هذا بينما يعانى البعض الآخر من "التفرقة العنصرية" فى ظل قوانين المواطنة الجديدة فى بعض هذه الدول والتى جعلت من الروس مواطنين من الدرجة الثانية كما هو الحال فى إيستونيا ولاتفيا. وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا خاصة من آسيا الوسطى والقوقاز مدى تردى أوضاع الروس فى هذه الدول. ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس فى مناطق وجودهم وذلك لإيقاف هذه الهجرة حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية فى روسيا.

(جـ) تسعى روسيا إلى تدعيم فكرة التكامل الاقتصادى مع دول آسيا الوسطى والاتجاه نحو مزيد من التعاون والتكامل مع هذه الدول فى إطار رابطة الكومنولث. ففى ديسمبر ١٩٩٢ أعلن يلتسين بأن روسيا تشترك فى الكثير مع دول الكومنولث ودول البلطيق وجورجيا، وأن شعوب هذه الدول ترغب فى إقامة علاقات قوية فيما بينها، وأن ذلك أصبح واجب روسيا والقيادة الروسية، إلا أنه أكد أن ذلك لن يكون أبداً من خلال القوة[١٠]. وفى قمة مينسك لدول الكومنولث فى يناير ١٩٩٣ أعلن يلتسين "أننا (دول الكومنولث) أدركنا أننا لا نستطيع أن نعيش بدون بعضنا". وأكد ذلك فى قمة ألما أتا فى فبراير ١٩٩٤ بقولة "لا يوجد بديل عن التكامل وتدعيم الكومنولث"[١١]. وكذلك فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٤ حين أشار إلى أنه فى "كل دول الكومنولث هناك رغبة متزايدة من أجل تعاون أوثق وتكامل حقيقى وليس فقط معلناً"[١٢]. وفى المرسوم الذى أصدره يلتسين فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٥ حول استراتيجية روسيا تجاه دول الكومنولث حدد يلتسين أهداف روسيا فى "إقامة جماعة من الدول متكاملة سياسياً واقتصادياً يمكن أن ترتقى إلى مكانة مرموقة فى العالم"[١٣]. فروسيا تهدف إلى إعادة الوحدة تدريجياً مع دول الكومنولث أولاً اقتصادياً، وذلك بشكل اختيارى ووفقاً لإرادة هذه الدول وعلى أساس من المساواة، على غرار الجماعة الأوربية. وأن هذه الروابط الاقتصادية الوثيقة ستسهل عملية الوحدة فيما بعد[١٤]. فى هذا الإطار سعت روسيا إلى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهم منذ إنشاء الكومنولث. من ناحية أخرى، تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادى بين دول الكومنولث فى سبتمبر ١٩٩٣ والتى تقضى بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق. وفى أبريل ١٩٩٤ اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركى[١٥].

خلاصة القول، أن لروسيا مصالح أمنية واقتصادية حيوية فى دول الكومنولث بصفة عامة ودول آسيا الوسطى بصفة خاصة. وتخشى روسيا من ازدياد النفوذ الأمريكى على النحو الذى يهدد المصالح الروسية فى المنطقة، وأن تستغل الولايات المتحدة مشروع طريق الحرير الجديد لفرض هيمنتها على هذه المنطقة. فهذه الدول غنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط حيث تحتل منطقة آسيا الوسطى إحدى المراتب الأولى فى العالم من حيث كميات النفط الكامنة فيها، فهى تحتوى على أكبر احتياطى فى العالم بعد منطقة الخليج العربى.

وتفيد المصادر الروسية وشركات النفط الأمريكية العاملة منذ عام ١٩٩٣ فى منطقة بحر قزوين بأن إجمالى ما يكمن من النفط فى أراضى آسيا الوسطى (أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان)، وجزء من روسيا متاخم لبحر قزوين يبلغ نحو ٣٠ مليار طن، يضاف إليها ٢٠ مليار تحويها المناطق الساحلية من هذه الأراضى. وتقدر احتياطات النفط فى حقل تنجيز وحده بكازاخستان بمليارات البراميل. كما يتوقع أن يصل الإنتاج اليومى لأحد حقول النفط الأذربيجانية فى بحر قزوين إلى نحو مليونى برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٠٠. ورغم ضخامة الاحتياطى النفطى فى هذه الدول إلا أنها تحتل إحدى المراتب الأخيرة من حيث مدى استثماره. مما أدى إلى الاهتمام المتزايد من جانب الولايات المتحدة بهذه المنطقة باعتبارها منطقة واعدة للاستثمار الأمريكى فى مجال النفط.(١٦)

وتعمل روسيا على الحيلولة دون قيام أية دولة أخرى، خاصة الولايات المتحدة، بملء الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفيتى وبسط هيمنتها على المنطقة وذلك فى ظل الضعف الروسى النسبى، ورغبة هذه الدول فى الانسلاخ عن دائرة الهيمنة الروسية. فعلى سبيل المثال، طالب الرئيس الجورجى إدوارد شيفرنارزه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية العاشرة فى يوليو

١٩٩٧ بالتدخل وممارسة دور أكثر فاعلية من جانب المجتمع الدولى لحل الصراع فى جورجيا وأعرب صراحة عن عدم قدرة روسيا على ذلك بقوله: "روسيا لديها مشاكلها ومن بينها الوضع فى الشيشان، ومن المستحيل أن تقوم بمفردها بحل هذه المشكلة" (يقصد الصراع فى جورجيا).(١٧)

ويثير هذا مخاوف روسيا وخشيتها من تنامى النفوذ الأمريكى فى المنطقة ليس فقط سياسياً ولكن اقتصادياً أيضاً خاصة فى ظل اندفاع الشركات النفطية الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى إلى منطقة آسيا الوسطى بغية استغلال الثروات النفطية بها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى خاصة أذربيجان وكازاخستان. وكذلك، فى ظل تصاعد المطالب داخل الولايات المتحدة بالاهتمام بهذه المنطقة وتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها. ومن ذلك تأكيد جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، على أهمية هذه المنطقة والمصالح الحيوية للولايات المتحدة بها، بل إنه رأى أن: "أمن جورجيا هام للأمن الأمريكى فى المستقبل" وذلك بالنظر إلى احتياطى النفط والغاز الموجود بها.(١٨)

وتخشى روسيا من أن تتخذ الولايات المتحدة من طريق الحرير ذريعة لبسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة خاصة فى ظل ضعف هذه الدول اقتصادياً وحاجتها إلى المساعدات والاستثمارات الأمريكية وعجز روسيا عن الاستمرار فى الدعم الاقتصادى لهذه الدول كما كان عليه الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق.

مجمل القول، أن روسيا تعارض أية محاولة لاستبعادها من هذا المشروع أو تهميش دورها فيه، وهى أكثر قبولاً للمبادرة الصينية، وترفض أى تدخل أمريكى فى هذا المشروع.

(٢)

ثانياً: روسيا وطريق الحرير الجديد: الفرص والتحديات:

سبقت الإشارة إلى أن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية أمنية واقتصادية مع عدد من الدول الرئيسية التى من المفترض أن يمر بها طريق الحرير الجديد وأهمها الصين ودول آسيا الوسطى. ومن ثم فروسيا حريصة على المشاركة فى هذا المشروع ليس فقط للاعتبارات التجارية والاقتصادية ولكن لاعتبارات استراتيجية وسياسية تتعلق بالحفاظ على نفوذها فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لها.

والواقع أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ هذا المشروع بدون مشاركة روسيا وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها، أن روسيا دولة غنية بثرواتها الطبيعية وشريك تجارى أساسى لعدد من الأطراف الأساسية فى هذا المشروع وأهمها الصين ودول الكومنولث وإيران، فروسيا تنتج ١٧% من الإنتاج العالمى من النفط، و ٢٥ ٣٠% من الإنتاج العالمى من الغاز الطبيعى، و٦% من الفحم، و١٧% من الحديد، و ١٠ ٢٠% من المعادن الأخرى مثل النحاس والنيكل والزنك والفضة والبلاتينيوم والكوبلت والذهب وغيرها.[١٩] كما أنها تشتهر بإنتاج الآلات والمعدات، والورق، والأخشاب، ومنتجات الحديد والصلب، والمعدات الكهربائية، والكيماويات والبتروكيماويات التى تحتاجها العديد من الدول المشاركة فى هذا المشروع.

وقد سبقت الإشارة إلى عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والصين وكذلك دول الكومنولث. كما ترتبط روسيا بعلاقات تجارية متنامية مع

إيران حيث وصلت قيمة الميزان التجارى بين البلدين خلال عام ١٩٩٦ حوالى ٨٠٠ مليون دولار، والمفترض أن يصل قيمة التبادل التجارى إلى ٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ خاصة مع ملائمة السوق الإيرانى للصادرات الروسية من المعدات والتى تمثل ٦٥% من صادرات روسيا لإيران. وكذلك الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوربى حيث تبلغ قيمة التبادل التجارى مع دول الاتحاد ٣٨ مليار دولار سنوياً.

ثانيها، أن روسيا كتلة جغرافية من الصعوبة بمكان تجاهلها فى مشروع أوروآسيوى. فروسيا هى أكبر دول العالم من حيث المساحة (١٧,٠٧٥ مليون كم^{٢})، وتشغل وحدها ثمن (١٢,٥%) من مساحة الكرة الارضية. وهى دولة أوروآسيوية حيث يقع ٧٥% من مساحتها فى قارة آسيا، و٢٥% الباقية فى أوربا. ومن ثم فإنه فى طريق يربط بين القارتين الآسيوية والأوربية من الصعب استبعاد دولة هى بحكم موقعها تربط بين القارتين وتشغل مساحة يعتد بها فى كلتا القارتين.

ثالثها، يتعلق بكون روسيا سوقاً واسعة (١٤٨ مليون نسمة) يستوعب كميات كبيرة من السلع خاصة الاستهلاكية. كما أن القوة الشرائية داخل هذا السوق تتفاوت بشكل ملحوظ مما يتيح إمكانية تصدير سلع متنوعة ومختلفة الجودة والأسعار إليه، وهو ما يجعل العديد من الدول ومنها الدول المشاركة فى مشرع طريق الحرير الجديد، حريصة على إقامة علاقات تجارية مع روسيا وزيادة حجم التبادل التجارى القائم معها. ومما لاشك فيه أن طريق الحرير الجديد سيكون خطوة هامة فى هذا الإطار وستحرص هذه الدول على انضمام روسيا إلى المشروع.

ولكن رغم هذه الفرص المتاحة لروسيا للمشاركة بفاعلية فى مشـــروع طريق الحرير الجديد إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية لدعم المشـــروع وإدخالـــه حيز التنفيذ. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات:

أولها، أن روسيا ليس لديها رغبة حقيقية فى دخول هذا المشروع حـــيز التنفيذ لعدة اعتبارات منها خشية التدخل الامريكى فيه وما قد ينطوى عليه ذلـــك من تهديد للمصالح الروسية فى المنطقة على نحو ما سبق بيانه تفصيلا.

أما ثانيها، فيتمثل فى مجموعة من الأزمات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والسياسية التى تعتصر روسيا والتى أدت إلى انكفائها على الداخل فى محاولـــة لمواجهة هذه الأزمات المتزامنة.

فمن ناحية شهدت روسيا تدهورا فى الأوضاع الاقتصادية والمعيشـــية حيث أدى البرنامج الإصلاحى ليلتسين الذى قام على التحول المفاجئ والســـريع إلى اقتصاد السوق إلى عجز فى الميزانية بلغ ٤٨,٧ تريليون روبل فـــى عـــام ١٩٩٥ أى ما يعادل ٢,٩% من الناتج القومى الإجمالى. وقد حـــاولت الدولـــة تمويل هذا العجز من خلال طبع مزيد من النقود مما أدى إلى ارتفاع معـــدلات التضخم فى الشهر إلى حوالى ١٨% عام ١٩٩٥. هـــذا إلـــى جـــانب تدهـــور مســـتويات المعيشة وارتفاع نسبة البطالة إلى ٨,٢% من إجمالى القوى العاملـــة (٦ مليون عاطل) فى نهاية عام ١٩٩٥. يضاف إلى هـــذا، تزايـــد المديونيـــة الخارجية والتى بلغت نحو ١٢٠,٥% مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٥ منـــها حوالى ١٠٣ مليار دولار مديونية موروثة عن الاتحاد السوفيتى. وقد وصلـــت الأزمة الاقتصادية إلى حد إعلان الحكومة الروسية فى أغسطس ١٩٩٨ توقفـــها عن سداد أقساط القروض المستحقة عليها لمدة ثلاثة شهور وهو ما يعنـــى فـــى واقع الأمر إعلان إفلاسها.

على صعيد آخر، شهد المجتمع الروسى درجات متزايدة من العنف حيث ارتفع مستوى الجرائم والاغتيالات والانفجارات. كما عانت روسيا من عدم استقرار سياسى تمثلت أهم أبعاده فى الصراع بين الرئيس والبرلمان من ناحية، والتغيرات المتتابعة لشخص رئيس الوزراء من ناحية أخرى. كذلك احتدمت أزمة التكامل القومى فى روسيا خاصة بعد اندلاع الحرب الشيشانية.

وقد كان من الصعب فى ظل هذه الأزمات المتزامنة والمتفاقمة أن تقوم روسيا باتخاذ خطوات وإجراءات عملية لإدخال مشروع طريق الحرير حيز التنفيذ. فقد أدت هذه الأزمات فى مجملها إلى انكفاء روسيا على شئونها الداخلية وتراجع دورها على الصعيدين الدولى والإقليمى بصفة عامة، والحد من قدرتها على لعب دور فاعل فى القضايا الدولية والإقليمية ومنها مشروع إحياء طريق الحرير.

خاتمة

يوضح التناول السابق لموقف روسيا من مشروع طريق الحرير الجديد أن روسيا ليس لديها الرغبة والقدرة على دفع هذا المشروع وإدخاله حيز التنفيذ. وأنه إذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ فإن روسيا ترى أنه من مصلحتها المشاركة بفاعلية فى هذا المشروع، وأن يظل مشروعا أوروآسيويا خالصا دون أى تدخل من جانب الولايات المتحدة. ولكن يظل التساؤل حول مدى قدرة روسيا على المشاركة الفعالة فى المشروع فى ظل أزماتها السابق الإشارة إليها؟

الواقع أن روسيا تحتاج إلى مجموعة من المقومات والعوامل لكى تستطيع الخروج من أزماتها واستعادة مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولى

ولعب دور فاعل فى القضايا الإقليمية والدولية، ومنها مشروع إحياء طريق الحرير:

أولها، قيادة شابة قادرة على أداء مهامها بفاعلية. ولاشك أن فلاديمير بوتين نموذج لهذه القيادة، فهو ما زال فى السابعة والأربعين من عمره، ويهوى الرياضة، ومشهود له بالكفاءة وإنجاز ما يعهد إليه من مهام.

ثانيها، وفاق وطنى بين كافة القوى والتيارات السياسية. وقد استطاع بوتين، بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين، أن يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، وأن يجد لغة مشتركة مع الشيوعيين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى. بل وأعلن عقب فوزه فى الانتخابات الرئاسية أنه قد يدعو عددا من خصومه السياسيين ومنافسيه فى الانتخابات للمشاركة فى الحكومة الجديدة. وأكد تمسكه بالديمقراطية وأنه من المستحيل أن تسود الديكتاتورية فى روسيا الحديثة. وحث البرلمان على التخلى عن المشاحنات مع الكرملين والمضى قدما فى إصلاحات السوق والعمل معه لسن التشريعات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية. وأعرب عن تأييده سياسة ليبرالية معتدلة فى المجال الاقتصادى مؤكدا على دور الحكومة ومؤسسات الدولة فى دعم آليات السوق وخلق المناخ الملائم للاستثمار.

ثالثها، القدرة على فرض النظام ومحاربة الفساد والجريمة. وقد تعهد بوتين بمحاربة الفساد، وبفرض ما أسماه سياسة "ديكتاتورية القانون" فى روسيا. كما قام بإجراء تعديلات واسعة داخل أجهزة الأمن والقوات الخاصة وسلاح الحدود والهيئات الإدارية فى الدولة، واتهم القيادات السابقة بالتراخى والفشل فى حماية الأمن الداخلى وحماية المواطنين الروس.

رابعها، قبضة مركزية قوية. وقد اشتهر بوتين منذ أن كان رئيسا لدائرة الرقابة بالكرملين ومسئولا عن العلاقة مع أقاليم الاتحاد الروسى بأنه "امبريالى" عنيد يرفض منح مزيد من السلطات لزعماء الاقاليم. وأكد بوتين أنه يسعى بقوة لإعادة النظر فى المعاهدات التى وقعها الرئيس السابق يلتسين مع بعض الجمهوريات والأقاليم الداخلة فى الاتحاد الروسى والتى حصلت بموجبها على امتيازات وحقوق واسعة. ولعل هذا يفسر إصراره على مواصلة الحملة العسكرية على الشيشان وملاحقة زعماء المقاتلين بها، بل والإعلان عن أنه سيتم وضع الشيشان تحت الحكم المباشر للرئيس لمدة عامين تقريبا وذلك بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك فى محاولة لاستعادة هيبة الدولة ومؤسستها العسكرية من ناحية، وحفاظا على وحدة الأراضي الروسية من ناحية أخرى.

وأخيرا، فقد أكد بوتين فى أكثر من مناسبة حرصه على استعادة روسيا لهيبتها كقوة عظمى ولمكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولى، وضرورة تبوء روسيا مكانا مناسبا فى صفوف الدول الكبرى فى القرن الحادى والعشرين.

إن كل الشواهد تشير إلى أن روسيا قد بدأت مرحلة جديدة تحاول فيها تجاوز أزماتها الداخلية، وتفعيل دورها فى القضايا الإقليمية والدولية، ولاشك أن مشروع إحياء طريق الحرير سيكون من بين هذه القضايا.

الهوامش

(1) Menon, Rajan, "The Strategic Convergence Between Russia and China", Survival, Vol. 39, No. 2, (Summer 1997), PP. 103 – 108.

(2) Blank, Stephen, "The New Russia in the New Asia", International Journal, No. xlix, (Autumn 1994), P. 349.

(3) Menon, Op. cit., PP. 104 – 113.

(4) Staar, Richard F., "Russia and The Islamic Middle East", Meditrranean Ouarterly, (1997), P. 166.

(5) الأهرام، ١٩٩٨/١٢/٢١.

(6) Valdez, Jonathan, The Near Abroad, and the West, in Dawisha, Adeed & Dawisha, Karen, The Making of Foreign Policy in Russia and the New States of Eurasia, (New York: M.E. Sharpe, 1995), pp. 97 - 99.

(7) Rubinstein, Alvin Z., "The Geopolitical Pull on Russia", Orbis, vol. 38, no. 4, (Fall 1994), p. 575.

(8) Sestanovich, Stephen, "Giving Russia Its Due", The National Interest, no. 36, (Summer 1994), p. 5.

(9) Sakwa, Richard, Russian Politics and Society, (London: Routledge, 1993), P. 339.

(10) Lough, op. cit., p. 29.

(11) Becker, Abraham S., "Russia and Economic Integration in the CIS", Survival, vol. 38, no. 4, (Winter 1996 – 1997), p. 120.

(12) Garnett, Sherman W., "The Integrationist Temptation", Washington Quarterly, vol. 18, no. 2, (Spring 1995), p. 35.

(13) Becker, Abraham S., "Russia and Economic Integration in the CIS", Survival, vol. 38, no. 4, (Winter 1996-1997), p. 117.

(14) Kozyrev, Andrei, "The Lagging Partnership", Foreign Affairs, vol.73, no.3, (May/June 1994), p. 70.

(15) Becker, op. cit., p. 120.

(16) ميشال يمين، "عودة السياسة الروسية إلى الجوار الجنوبي / الشرقي"، شؤون الأوسط، العدد ٦٣، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٠.

(17) Clark, Bruce, US Eyes Caspian Role in Post – Soviet Power Play, Financial Times, July 21st, 1997.

(18) Baker, James A., America's Vital Interest in the "New Silk Road", The New York Times, July 21, 1997.

(19) Russia Today: Facts and Trends (Moscow: Russian Information Agency, Novosti, 1995), PP. 8 – 9.